مفهوم الإفادة في النحو العربيّ في ضوء مبادئ الكمّ والقصد والجِدَّة

مقاربة تداوليّة

د. إبراهيم بن سليمان اللّاحم

أستاذ اللسانيّات المشارك، قسم اللغة العربيّة وآدابها، كلّيّة اللغات والعلوم الإنسانية ، جامعة القصيم

islahm@quedusa.

The concept of benefit in Arabic grammar in light of the principles of quantity Intentionality, and novelty

Pragmatics approach

Dr. Ibrahim Al-Lahim

Associate Professor of Linguistics, College of Arabic Language and Social Studies, Qassim University, Saudi Arabia

ملخّص البحث:

درس البحث مسألة الإفادة في التفكير النحويّ العربيّ، انطلاقًا من أهمّ المبادئ المتعلِّقة بالإفادة في التفكير اللسانيّ التداوليّ المعاصر، وهي: الكمّ والقصد والجِدَّة. وبيّن قيمة تلك المبادئ، وكشف عن دورها في تحقّق الإفادة، وكيفيّة حصولها عند المخاطب. فقد تكتمل شروط الإفادة تركيبيًا ودلاليًا وإدراكيًا في بعض سياقات الكلام، ولكن يبقى الكلام غير مفيد، وتبقى دائرة الإفادة ناقصة؛ وذلك لافتقارها إلى تحقق هذه المبادئ التداولية.

وجاءت هذه المبادئُ الواجبُ توفّرها؛ لتكونَ ضمانًا تتحقّق بواسطته الإفادة، واضحة في التفكير اللسانيّ التداوليّ. وهي لا تقلّ وضوحًا في التفكير النحويّ العربيّ القديم، رغم ما في المقاربتيْن من بعض وجوه الاختلاف والعمق النظريّ.

اعتمد البحث على المنهج الوصفيّ، وانطلق من المقاربة اللِّسانيّة التَّداوليّة للتواصل اللغويّ. وقد وصل إلى عدّة نتائج، من أبرزها: ضرورة توظيف الجانب التَّداولي لاستكمال ضبط مفهوم الإفادة، وعدم كفاية المعالجة التركيبية والدلالية والإدراكية للإفادة في بعض سياقات الكلام.

الكلمات المفتاحيّة: الإفادة– التّداوليّة – مبدأ الكمّ – مبدأ القصد – مبدأ الجِدَّة – السَّياق.

Abstract:

The research studied the issue of benefit in Arabic grammatical thinking based on the most important principles related to usefulness in contemporary pragmatic linguistic thinking, which are the principles of quantity, Intentionality, and novelty. It explained the value of these principles and revealed their role in achieving benefit and how they obtain it for the allocataire. The conditions for benefit may be completed syntactically, semantically, and perceptually in some contexts of speech, but the speech remains unhelpful, and the circle of benefit remains incomplete. This is due to its lack of fulfillment of these pragmatical principles.

These principles that must be provided to be a guarantee through which benefit is achieved have become clear in pragmatic linguistic thinking. It is no less clear in ancient Arabic grammatical thinking, despite some differences and theoretical depth in the two approaches.

The research relied on the descriptive approach and started from the pragmatic linguistic approach to linguistic communication. The study reached several conclusions, the most prominent of which is the importance of employing the pragmatic aspect to complete the control of the concept's benefit, and the insufficiency of the syntactic, semantic, and perceptual treatment of benefit in some contexts of speech.

Key Words: Benefit - Pragmatics - Quantity Principle - Intentionality Principle - Novelty Principle - Context**.**

مقدّمة:

تواتر مصطلح الإفادة في التراث النحويّ، وعالج النحويّون مسألة الإفادة في مستويات متعدّدة؛ تركيبيّا ودلاليّا وتداوليّا. ولم يفصل النحويّون في معالجتهم بين تلك المستويات، بل وردت ضمنيّة، وتفرّقت بين موضوعات مختلفة. وقد ظلّ مفهوم الإفادة في التراث النحويّ –رغم أهمّيّة ضبط النحويّين للمصطلح وتنوّع مستويات المعالجة– في حاجة إلى التَّدقيق والتَّوضيح، وبيان حدوده في ضوء ما جدّ من مبادئ وشروط تتعلّق بالإفادة في التفكير اللسانيّ التداوليّ المعاصر.

وقد تكتمل شروط الإفادة في الكلام من جهتي التركيب والدلالة، ولكنّه لا يكون مفيدًا من وجهة نظر النحويّين؛ لأنّه خلا من بعض الشروط التداوليّة كالجِدّة أو القصد، ومن هنا تنشأ أهمية دراسة تلك المبادئ التي تحكم مفهوم الإفادة وتضمن تحقّقه.

ولم يقف الباحث على دراسات سابقة تناولت موضوع الإفادة في النحو العربيّ في ضوء مبادئ الكمِّ والقصدِ والجِدَّة، ولكن توجد بعض الدراسات التي بحثت الإفادة من زوايا أخرى من أبرزها دراسة "مفهوم الإفادة في النحو العربيّ في ضوء نموذج سيرل في نظريّة الأعمال اللغويّة" (اللاحم، 2021)، تناولت هذه الدراسة مفهوم الإفادة في النحو العربي دلاليًّا وتركيبًّا، وأعادت صياغتَه معتمدةً على نموذج (سيرل) المطوَّر في نظرية الأعمال اللغويّة. ودراسة "الإفادة في النَّحو العربي في ضوء نظريَّة الملاءمة: مقاربة إدراكية" (اللاحم، 2024)، وعالجت هذه الدراسة مفهوم الإفادة في النحو العربيّ من جهة إدراكيّة. ولم تعالج هاتان الدراستان ولا غيرهما فيما أعلم الإفادة ضمن المستوى التداوليّ، رغم أنّ معالجة النحويّين للإفادة وردت في سياقات تداوليّة كثيرة. ولهذا يأتي هذا البحث استكمالا لمستويات المعالجة، ولما توصّلت إليه هاتان الدراستان من نتائج.

وقد حدّد البحث ثلاثة مبادئ، هي: مبدأ الكمّ، ومبدأ القصديّة، ومبدأ الجِدَّة . وهي مبادئ تنتمي إلى عدّة اتّجاهات في المقاربة التداوليّة. وقد جاء هذا التحديد بناء على ارتباط تلك المبادئ ارتباطًا وثيقًا بتصوّر النَّحويّين حول مفهوم الإفادة.

وقد تشكلت الدراسة من ثلاثة محاور، الأول: في مبدأ الكم. والثاني: في مبدأ القصدية. والثالث: في مبدأ الجِدَّة. وبدأ كل محور بدراسة المبدأ لسانيًّا، ثم أجرى مقارنة مع ما ورد في التراث من تطبيقات لكلِّ مبدأ. وننبّه هنا أننا لا نقصد التطابق التامّ بين ما ورد في اللِّسانيَّات وفي التراث، ولا نقول بالأسبقية لطرف على طرف، وإنما تهدف الدراسة إلى استثمار ما توصلت إليه الدراسات التداولية اللِّسانية لتطوير مفهوم الإفادة، وإعادة ضبطه، والفصل بين مستويات دراسته.

1. مبدأ الكم:

حضر شرط الكمّ حضورًا لافتًا في التفكير التداوليّ، وهو من الشروط الأساسيّة لتتحقّق الإفادة، وتحديدًا الإفادة الصريحة، وهي التي يتطابق فيها المعنى مع العبارة. ويتعلّق شرط الكمّ بكميّة المعلومات التي ينبغي للمتكلّم أن يقدّمها إلى السَّامع لتتحقّق الإفادة، فعلى المتكلّم أن يقدّم مقدارًا من المعلومات على قدر الفائدة، فلا يزيد على ذلك المقدار ولا ينقص. وقد خصّص بول غرايس لهذا الشرط المسلّمة الأولى من مُسلّماتِ مبادئ المحادثة، وهي مُسلّمة تُلزِمُ المتكلّم بأن يفيد المتقبّل بكمّ من المعلومات على قدر حاجته إليها. وتأسّست على قاعدتيْن:

القاعدة الأولى: "لتكن مساهمتُك محتويةً الحدّ المطلوب من المعلومات.

القاعدة الثانية: "لتكن مساهمتك غير محتوية حدًّا يفوق المطلوب من المعلومات" (موشلر وريبول، 2010، ص 214-215).

وتَدَعّم هذا الشرط بما ورد في المبدأ الأوّل في قوانين الخطاب عند دومينيك منغينو، وهو مبدأ الإفادة. ويقضي بأن يضمِّنَ المتكلّم خطابه الحدَّ المطلوب من المعلومات دونما اقتصاد قد يؤدّي إلى الغموض في مقاصده، أو إطناب قد يؤدّي إلى الوقوع في مزالق الإكثار من التفاصيل وإرهاق المتلقّي (منغينو، 1990، ص 101-111).

ويضمن هذا الشرط متى راعاه المتكلّم تحقّق تمام الإفادة، فالمعلومات الناقصة عن الحدّ الأدنى المطلوب تخلّ بالإفادة؛ لأنّها لا تبدّد الغموض في ذهن السَّامع، وكذلك المعلومات الزائدة عن الحدّ الأدنى المطلوب تخلّ بالإفادة؛ لأنّها تشتّت ذهن السَّامع وتغرقه في سلسلة من المعلومات تحجبُ الإفادة الأساسيّة. ويحيل هذا الشرط إلى مفهوم في لسانيّات النصّ حول تمام الخطاب ونقصانه، فالإفراط في التَّمام أو النّقصان يخلّان بانسجام الخطاب (خطابي، 1991، ص 42).

ويثير شرط الكمّ عند التداوليّين ملاحظتيْن أساسيّتيْن: تتعلّق الملاحظة الأولى بالمسؤول عن شرط الكمّ، وهو المتكلّم. فهو الموكول إليه مسؤوليّة تحديد الحدّ المطلوب من المعلومات، وهو مطالب بعدم الزيادة أو النقصان، لكي تتحقّق الإفادة في ذهن السَّامع، وينجح التواصل بينهما.

وتتعلّق الملاحظة الثانية بغياب معيار دقيق حول الحدّ المطلوب من المعلومات. فإذا كان الحوار بين المتكلّم والسَّامع قائمًا على السؤال والجواب، يمكن للمتكلّم أن يجيب على مقدار السؤال، فيلتزم بالحدّ المطلوب من المعلومات وتتحقّق الإفادة، وأمّا إذا كان الحوار بين المتكلّم والسَّامع حوارًا تواصليّا عاديّا فيعسر على المتكلّم التقيّد بالحدّ المطلوب من المعلومات، لعدم وجود معايير يحتكم إليها، فلا يعلم

متى تحقّقت الإفادة فيتوقّف عن الكلام، ولا يعلم كذلك متى لم تتحقّق الإفادة فيسترسل في الكلام. وعندئذ يضطر إلى سلطته التقديريّة، فيسترسل في الكلام أو يتوقّف عنه حسب تقديره لسياق الموقف. فيكون شرط الكمّ بهذه الصورة شرطًا ذاتيّا وليس شرطًا معياريّا.

وقد عالج النحويّون في التراث كمّيّة المعلومات التي تحقّق الفائدة، وركّزوا على الحدّ الأدنى المحقّق للفائدة، ولم يتعرّضوا للحدّ الأعلى أو الكمّ الزائد من المعلومات. وضبطوا الحدّ الأدنى بمقياس تواصليّ وهو حُسْنُ السُّكوت، من المتكلّم أو المخاطب، قال سيبويه: "ألا ترى أنّك لو قلت: فيها عبد الله. حَسُنَ السُّكوت، وكان كلامًا مستقيمًا، كما حَسُنَ واستُغني في قولك: هذا عبدُ اللهِ. وتقول: عبدُ اللهِ فيها. فيصير كقولك: عبد الله أخوك. إلّا أنّ عبدَ الله يرتفعُ مقدَّماً كان أو مؤخّرًا بالابتداء، ويدلك على ذلك أنّك تقول: إنّ فيها زيدًا. فيصير بمنزلة قولك: إنّ زيدًا فيها؛ لأنّ فيها لما صارت مُستقَراً لزيد يستغني به السُّكوت وقعَ موقع الأسماء" (سيبويه، 1983، 2/ 88-89.). وقال ابن هشام في معرض تعريفه للكلام: "الكلامُ هو القولُ المفيدُ بالقصدِ. والمراد بالمفيدِ: ما دلّ على معنى يحسُنُ السُّكوت عليه" (ابن هشام، 1985، ص 490).

ويقتضي مقياس حسن السُّكوت ألّا يكون المتكلّم أو المخاطب -على خلاف بين النحويّين- مشدودًا أو متلهّفًا لاستكمال معلومة أو خبر أو منتظرًا لإجابة سؤالٍ انقدح في ذهنه (السيوطي، 1992، 1/ 133). فالفائدة تتحقّق عند المتكلّم أو المخاطب بخلوّها من النَّقص في المعلومة الذي يقتضي التلهّف وانتظار استكمالها. أو نقول: إنّ الإفادة تحصل في اللحظة التي يشعر فيها المتكلّم أو المخاطب بأنّه قد وصل إلى المعنى الذي يريده. قال الفاكهي: "والمرادُ من حُسْنِ سكوته على القولِ المفيد أنّ لا يكون ذلك القولُ محتاجًا في إفادته السَّامع إلى شيء آخرَ، كاحتياج المحكومِ عليه إلى المحكوم به أو عكسه...فلا يضرّه احتياجه إلى المتعلقات من المفاعيل ونحوها" (الفاكهي، 1993، ص 73).

ولكنّ هذا المقياس غير كافٍ في تحديد كمّ المعلومات التي تحقّق حدّا أدنى للإفادة، لتفاوت المتكلّم والمخاطب في تقدير حسن السُّكوت، فما حسُن السُّكوت عليه عند شخص قد لا يحسُن السُّكوت عليه عند آخر. وقد يحدث هذا التفاوت من طبيعة السَّياق التواصليّ أو من عوامل خارج اللغة، ولهذا قال الشاطبي: "وبالجملة ما يفيد وما لا يفيد إنّما يرجع الحكم فيهما إلى الأغراض والمقاصد الخاصّة، بشخصٍ شخصٍ، وحالٍ حالٍ، وقد يكون ما هو مفيدٌ لشخصٍ ما غير مفيد لآخر، وحَصْرُ ما يختلف بحسب الأشخاصِ والأحوال والمقاصد صعبٌ عسير" (الشاطبي، 2008، 2/ 52).

ولهذا لم يكتفِ النحويّون بمقياس حسن السُّكوت التواصليّ، لتحديد كمّ المعلومات المحقّقة للإفادة، واحتكموا إلى مقياس تركيبيّ وآخر دلاليّ. ومدار المقياس التركيبيّ على أن كمّ الكلمات المحقّق للحدّ الأدنى من الإفادة لا يقلّ عن كلمتين، ولهما شكلان فقط (اسمان) أو (اسم مع فعل). فهذان الشكلان التركيبيّان هما الحاملان للحدّ الأدنى من المعلومات المحقّقة للفائدة. فلا تتشكّل الفائدة من حرف واسم حسب جمهور النحويّين، ولا من حرف وفعل، ولا من فعل وفعل (ابن يعيش، 2001، 2/ 72-86) و(ابن الخباز، 2002، ص 62).

ولكنّ هذا المقياسَ غيرُ كافٍ أيضًا في تحديد الحدّ الأدنى من المعلومات المحقّقة للفائدة، فقد يذكر المتكلّم اسمين ولا يبلغ الحدّ الأدنى من المعلومات المحقّق للإفادة، كقولك: الرجل الذي تكلّم. أو في المدينة الجامعية. أو تحت شجر العنب. ولأجل هذا احتكم النحويّون إلى المقياس الدلاليّ وهو الإسناد، فلا بدّ أن ينعقدَ إسنادٌ بين الكلمتين حتى تتمّ الفائدة (السيرافي، 2008، 5/ 173).

فالكلمات الحاملة للمعلومات الخاليّة من الإسناد غير محقّقة للإفادة حتى وإن تعدّدت وكثرت، فعندما يقول المتكلّم: إنّ الرجل الطويل الذي كان عند الباب. فقد تجاوزت هذه الكلمات الحدّ الأدنى التركيبيّ ولم تحمل معلومة تامّة، ولم تحقّق الإفادة لعدم اكتمال علاقة الإسناد.

ويتبيّن أنّ المقياس التواصليّ، وهو حسن السُّكوت من المتكلّم أو المخاطب، غير كافٍ في تحديد كم المعلومات المحقّقة للحدّ الأدنى للإفادة، ولهذا وجب عند النحويّين أن ينضمّ إليه المقياس التركيبيّ (كلمتان بحدّ أدنى) والمقياس الدلاليّ (الإسناد). ولا يندّ عن هذا ما استشكله بعض النحويّين في بعض التراكيب، وأدّى إلى إضافته شرطًا تركيبيًا آخر، وهو وجوب استقلال الجملة (ابن يعيش، 2001، 20/2). ففي التركيب: (إن يأتني بكر)، تحقّق المقياس التركيبيّ والمقياس الدلاليّ، ولكن لم تتم الفائدة. ويعود هذا إلى أن المقياس التواصلي وهو حسن السُّكوت غير متحقق، فصار الشرط التركيبي (الاستقلال) ليس ضروريًا.

ونلاحظ أنّ تحديد الكمّ المطلوب من المعلومات المحقّقة للإفادة أظهر وأجلى في التفكير النحويّ التراثيّ، وإن كان غير مصرَّح به في موضع واحد. ولم يأت ذلك من المقياس التواصليّ الذي اعتمدوه، وهو حسن السُّكوت عند المتكلّم أو المخاطب، وإنّما جاء من عدم اقتصارهم عليه، واحتكامهم أيضًا إلى مقايس تركيبيّ وآخر دلاليّ. وهذا يؤكّد أنّ المقياس التواصليّ التداوليّ وحده غير قادر على تحديد الكمّ المطلوب من المعلومات المحقّقة للإفادة.

2. شرط القصديّة: تعدّ القصديّة نظريّة من أبرز النظريّات في فلسفة العقل، ويعدّ جون سيرل من أبرز أعلام نظريّة القصديّة وفلاسفة فلسفة العقل. وقد عرّف القصديّة في قوله: "إنّ القصديّة صفة للحالات

العقليّة والحوادث التي يتمّ بها التوجّه إلى موضوعات العالم الخارجيّ وأحواله أو الإشارة إليها" (سيرل، 2009، ص 21). فالقصديّة خاصيّة يتوجّه العقل بمقتضاها إلى العالم الخارجيّ الموجود خارج ذواتنا، وهو مزوّد بجميع ما فيه من أفكار ومعارف ومعتقدات ومواقف ورغبات ومخاوف. وهي القدرة التي تمكّن العقل من تمثيل العالم الخارجيّ. فالشجرة في الواقع لها وجود حقيقيّ، ولكن عندما أفكّر فيها وأتمثّل صورتها في ذهني يصير لها وجود قصديّ.

ثم ميّز سيرل بين قصديّة العقل وقصديّة اللغة، فقصديّة العقل هي القصديّة الأصليّة، وقصديّة اللغة هي قصديّة مشتقّة من قصديّة العقل، وبناء على ذلك فإنّ التمثيل العقليّ هو الأصل، والتمثيل اللغويّ هو تمثيل مشتقّ من التمثيل العقليّ، فتظلّ قصديّة اللغة خاضعة لقصديّة العقل، ولذلك فإنّ "معنى اللغة هو قصديّة مستمدّة، من القصديّة الأصليّة للعقل"(سيرل، 2009، ص 132).

ويختلف سيرل عن غيره من أعلام القصديّة في كونه أضفى على القصديّة بعدًا تداوليّا. فربط بين نظريّته في القصديّة ونظريّته في أفعال الكلام، فأفعال الكلام هي صورة من صور القصديّة لكونها تمثّل الأشياء والحالات في العالم الخارجيّ عن طريق اللغة انطلاقًا من التّمثيل العقليّ لها عن طريق العقل. فتصير أفعالُ الكلامِ صورةً حقيقيّةً من القصديّة، ذلك أنّ قصديّة العقل، وهي القصديّة الأصليّة، تنتقل إلى الأفعال الكلاميّة، وهي القصديّة المشتقّة، وتظهر في الكلماتِ والجملِ والعلاماتِ، فأفعالُ الكلام إذن قصديّة مشتقّة من القصديّة الأصليّة أو قصديّة العقل لدى المتكلّم (سيرل، 2009، ص 207).

وفي هذا الإطار ميّز سيرل بين قصديّة الدَّلالة وقصديّة اللفظ، وعرّف قصديّة الدلالة بأنّها "تلك الصفة في العقل التي تمكّنه من التوجّه نحو أو حول الأشياء أو الحالات الواقعيّة في العالم باستقلال عنها"(سيرل، 2009، ص 142) ، وعرّف قصديّة اللفظ بأنّها "صفة تخصّ جملًا وقضايا وموجودات لغويّة أخرى معيّنة"(سيرل، 2009، ص 142). ويفيد تعريف سيرل أنّ قصديّة الدلالة هي المعنى غير الحرفيّ الموجود في عقل السَّامع، وقصديّة اللفظ هي المعنى الحرفيّ الموجود في الكلمة أو الجملة.

وللمعنى عند سيرل نوعان:

– معنى الكلمة أو معنى الجملة: فالكلمات أو الجمل لها معانٍ بوصفها مكوّنات من اللغة، ويتحدّد معناها انطلاقًا من المعجم والتركيب الذي وردت فيه، وهو معنى يتحدّد انطلاقًا من مواضعات اللغة.

– المعنى لدى المتكلّم: هو المعنى الذي يقصده المتكلّم بنطق الكلمة أو الجملة. ورغم أنّ اللغة تقيّد المعنى لدى المتكلّم فإنّ المعنى لدى المتكلّم يظلّ هو الصورة الأساسيّة للمعنى اللغويّ (سيرل، 2009، ص 175).

وتقوم الأفعال الكلاميّة بما تحمله من معانٍ على قصد التَّواصل، والغاية من التَّواصل هي أن يتمكّن السَّامع من فهم المعنى عند المتكلّم لتحصل له من ذلك إفادة.

ويظهر القصد التواصليّ عند سيرل في المستويات الآتية:

– قصد النُّطق: يظهر هذا القصد في نطق المتكلّم لمجموعة من الأصوات والكلمات والجمل، وتكون مفهومةً لدى السَّامع.

– قصد المعنى: لا يكتفي المتكلّم بقصد نطق ملفوظات معيّنة، بل ينبغي أن يجعل تلك الملفوظات حاملة لمعنى معيّن. ويرتبط صدق ذلك المعنى أو كذبه بمدى مطابقته للواقع في العالم الخارجيّ. وضرب لذلك مثالا هو النطق بجملة "إنّها تمطر". وقال عن قصد النُّطق وقصد المعنى: "الآن لديّ القصد في أن أولّد منطوق جملة، ولكن لديّ أيضًا قصد المعنى، وهو في حقيقته الحالة التي يجب أن تمطر فيها حين أنطق بجملة إنّها تمطر" (سيرل، 2009، ص 178).

– القصد التواصليّ: هو الجانب الثالث في أداء الفعل الكلاميّ، وغايته أن يحصل فهم في ذهن السَّامع، أي أن تحصل له إفادة. يقول سيرل: "عندما أقصد الاتّصال فأنا أقصد أن أحدث فهما" (سيرل، 2009، ص 180).

وينبغي للسامع أن يدرك المعنى الذي قصده المتكلّم سواء كان متطابقًا مع المعنى في الجملة أو مختلفًا عنه. ولن يتسنّى له ذلك إلّا بعد أن يدرك القصد الأوّل وهو النطق والقصد الثاني وهو المعنى. فـ"إذا عرف المستمع اللغة، وأدرك قصدي بأن أحدث جملة في اللغة، وأدرك أنّني لا أنطق الجملة فحسب، وإنّما أعني ما أقول أيضًا، فسوف أنجح في أن أوصل إلى المستمع أنّها تمطر" (سيرل، 2009، ص 180).

ويتبيّن أنّ مدار القصديّة في الأفعال الكلاميّة عند سيرل على المتكلّم والسَّامع، فينبغي أن يكون للمتكلّم قصد، ويعبّر عنه بالكلمات والجمل، وينبغيّ للسامع أن يصل إلى ذلك القصد، لتحصل له الإفادة. فتكون قصديّة المتكلّم، وإدراك السَّامع لها، شرطيْن يضمنان تحقّق الإفادة. ويبدو أنّ هذا التصوّر التداوليّ للقصديّة عند سيرل له تقاطعات مع ما ورد من اشتراط القصديّة في ضبط مفهوم الإفادة في التفكير النحويّ. فكيف نظر النحاة العرب إلى شرط القصد من حيث هو شرط يضمن تحقّق الإفادة؟

اشترط عدد من النحويّين لتحقّق الإفادة في الكلام قصديّة المتكلّم في التواصل، واعتبروا الكلام الخالي من القصد خاليا من الإفادة، وذلك أنّ الكلام قد تكتمل فيه شروط الإفادة من جهتي التركيب والدلالة، فينعقد الإسناد ويتشكّل من اسمين أو اسم وفعل، كما يتحقّق فيه حسن السُّكوت وهو مقياس تواصليّ، ومع ذلك يحكم عليه النحويّون بأنّه كلام غير مفيد، قال ابن مالك في حدِّ الكلام "ما تَضَمن من الكَلِم إسنادًا مُفيدًا مَقْصُودًا لذاته" (ابن مالك، 1990، 5/1). وقال ابن هشام: "الْكَلَام هُوَ

القَوْل الْمُفِيد بِالْقَصْدِ" (ابن هشام، 1987، ص 51). وحُدّت الإفادة عند بعض النحويّين بـ "ما حصلَ للسامعِ ما لم يكنْ عنده بالوضعِ، أي بالقصد" (الأبَّذيّ، 2001، ص 435).

وقد ذكر النحويّون أربع حالات يخلو فيها الكلام من وجود قصد عند المتكلّم بإيصال الإفادة إلى السَّامع (ابن السَّرَّاج، 1988، 58/1) و(ابن يعيش، 2001، 1/ 247): أولاها: الكلام الصادر من السَّاهي والنائم، فلا يتوجّه المتكلّم بكلامه إلى السَّامع لإدراكه وإفادته والتواصل معه، فهو يصدر من طرف واحد من أطراف العمليّة التواصليّة وهو المتكلّم، ولهذا يعدُّون كلام السَّاهي والنائم عديم الفائدة. نقل أبو حيّان عن ابن عصفور أنّه قال: "يقال: تكلّم ساهيًا ونائمًا، ومعلوم أنّ السَّاهي والنائم لم يضعا لفظهما للإفادة، ولا قصداها" (أبو حيان، 2022، 1/ 35). ونقل كذلك عن ابن الضائع أنّه قال: "قول المتأخّرين إنّ كلام السَّاهي والنائم والمجنون مفيد إلّا أنّه بغير الوضع، لا ينبغي أن يقال، لأنّ مثل هذا لا يفيد بوجه، فإذا قال النائم مثلًا: زيد قادم، ووافق ذلك قدوم زيد، فالفائدة لم تحصل من إخباره بوجه، وإنّما حملتا من مشاهدة قدوم زيد لا من نفس الإخبار" (أبو حيان، 2022، 1/ 36).

والحالة الثانية: الكلام الصادر من غير الإنسان، كمحاكاة الطيور للإنسان، فهو كلام صادر من غير عاقل لا يحصل فيه قصد التواصل وإفادة السَّامع، فهو عديم الفائدة. وقد أنكر أبو حيان على ابن مالك عدَّه محاكاة الطيور من الكلام، "والذي يسمع من محاكاة الطير لم يتضمّن من الكلم، فليس الطائر ناطقًا بكلم أصلًا فضلًا عن أن يضمن إسنادًا مفيدًا، وإنّما هي محاكاة أصوات لا نطق بكلم" (أبو حيان، 2022، 1/ 36). والثالثة: كلام المجنون، فهو يتكلّم بكلام لا يقصد فيه التواصل وإفادة السَّامع، ولذلك عدَّه النحويّون غير مفيد، قال السيوطي "ما يسمع من المجنُون يُوصف بأَنَّه كلَام وإِن لم تصح منه الفائِدة وهوَ بحاله" (السيوطي، 1992، 1/ 48). والرابعة: مراجعة الصَّدى في بعض الأمكنة، فالسَّامع قد يسمع رجع صوت لمتكلّم، ولكنّه لا يعدّه كلامًا مفيدًا، لأنّ السَّامع غير مقصود بالكلام، ولأنّه لم يصدر من المتكلّم، وإنّما جاء من رجع الصدى. وقد أنكر أبو حيان على ابن مالك عدَّه هذه الحالة من الكلام غير المفيد لخلوّه من القصد قال: "وأما مراجعة الصَّدى فإنما هو سماع كلامِكَ أنت لا أن ثمَّ كلامًا غير كلامك ولا متكلمًا غيرك، فلا يحتاج أن يحرز منه"(أبو حيان، 2022، 1/ 37).

فالنحويّون عدَّوا الكلام في هذه الحالات كلامًا عديم الفائدة؛ لانعدام قصديّة المتكلّم في التواصل، رغم أنّه محقّق لشرط الإفادة تركيبيّا، ودلاليًّا وحُسْن السُّكوت. ويرى الأزهري أنّ مبدأ حسن السُّكوت متضمّن معنى القصد فهو يرى أنّ القصد متحقّق في حسن السُّكوت" لأنّ حسن سكوت المتكلّم يستدعي أن يكون قاصدًا لما تكلّم به" (الأزهري، 2000، 1/ 16).

3- مبدأ الجِدَّة :

عالج ملتشوك مبدأ الجِدَّة في تصوّره حول التعلّق اللغويّ، وتحديدًا التعلّق الإبلاغيّ التداوليّ (ملتشوك وميلوزوفيتش، 2014، 158-163). فقد رأى أنّ للمعاني الإبلاغيّة بنية تتكوّن من ثمانية تقابلات إبلاغيّة متعامدة، ومن أبرزها مكوّن العهديّة وهو تقابل دلاليّ إبلاغيّ ذو قيمتيْن: تتمثّل القيمة الأولى في الجديد، وهو الجزء من البنية الدلاليّة في الجملة الذي يقدّمه المتكلّم بوصفه غير نشط في وعي المخاطب، ممّا يجعله غير قادر على النفاذ إلى مرجع ذلك الجزء دون التخصيص، أي الحكم الذي تجلبه الجملة. وأمّا القيمة الثانية فتتعلّق بالمعهود، وهو الجزء من البنية الدلاليّة في الجملة الذي يقدّمه المتكلّم بوصفه نشطًا في وعي المخاطب، ممّا يمكّنه من النفاذ إلى مرجعه بكلّ يسر.

ولا شكّ في أنّ الإفادة ستحصل في علاقة بقيمة المكوّن الجديد الوارد في الجملة، لأنّه سيفيد المخاطب في موضوع مّا، وأمّا المعهود فلن يقدّم إفادة تستدعي أن يبذل المخاطب جهدًا في التلقّي والتأويل.

وعالج أحمد المتوكّل مبدأ الجِدَّة في الكلام، في إطار تصوّره للبؤرة. وقد انطلق من رأي سيمون ديك حول وظيفة البؤرة، حيث تُسند تلك الوظيفة إلى المكوّن الحامل للمعلومة الأهمّ أو الأبرز في الجملة. ثم ميّز بين نوعيْن من البؤرة: بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة. ورأى أنّ بؤرة الجديد هي البؤرة المسندة إلى المكوّن الحامل للمعلومة التي يجهلها المخاطب، ولا تدخل في القاسم الإخباري المشترك بين المتكلّم والمخاطب. وأمّا بؤرة المقابلة فهي البؤرة التي تسند إلى المكوّن الحامل للمعلومة التي سيشكّ المخاطب في ورودها، أو المعلومة التي ينكر المخاطب ورودها. (المتوكّل، 1985، ص 28-29).

ورأى المتوكّل أنّه يمكن لأي مكوّن داخل الجملة أن يكوِّن هو بؤرةَ الجديد بغض النَّظر عن وظيفته الدلاليّة أو وظيفته التركيبيّة (المتوكّل، 1985، ص 41). فبؤرة الجديد في تصوّر المتوكّل هي المكوّن الحامل للإفادة في الكلام، لأنّها تقدّم معلومة جديدة بالنسبة إلى المخاطب.

ويتّضح في مستوى ضرورة توفّر مبدأ الجِدَّة في التفكير التداوليّ المعاصر لتتحقّق الإفادة أنّ تلك الجِدَّة كائنة في مكّون من مكوّنات الكلام، يجد فيه المخاطب معلومة جديدة لم يكن يعرفها سابقا فتحصل له من ذلك إفادة. فهل كان لمبدأ الجِدَّة حضور في التفكير النحويّ القديم حول شروط تحقّق الإفادة؟

كان شرط الجِدَّة من الشروط الضروريّة الضامنة لتحقّق الإفادة لدى المخاطب في التفكير النحويّ العربيّ. حيث عالج النحويّون مفهوم الإفادة في سياق تداوليّ ووظّفوا التقابل الإبلاغيّ الدلاليّ بين ثنائيّة الجديد والقديم، للحكم على إفادة الكلام، فقد تكتمل الشروط التركيبيّة والدلاليّة المحقّقة للإفادة في الكلام وذلك من تشكُّل الكلام من اسمين أو من اسم وفعل ومن انعقاد الإسناد وحسن السُّكوت. ولكن لا تحصل إفادة عند النحويّين، لعدم تحقّق إضافة الجديد للمخاطب. قال السيرافي: "حدّ الكلام أن تخبر عمّن يُعرف بما لا يُعرف؛ لأنّ الفائدة هي في أحد الاسمين، والآخر معروف لا فائدة فيه، والذي فيه الفائدة هو الخبر، فالأولى أن تجعلَ زيدًا المعروفَ هو الاسم، وتجعلَ المنكور هو الخبر، حتى يكون مستفادًا" (السيرافي، 2008، 1/ 303). قال أبو حيان: "إنّما المفيد الذي يحصل منه للمخاطب علم ما لم يكن يعلمه قبل" (أبو حيان، 2022، 1/ 39). وقال الفاكهي: "يحدّ المفيد بما أفاد المخاطب ما يجهله، فلا يسمّى ما لا يفيد ذلك كلامًا، كالمعلوم بالضرورة ثبوته أو نفيه"(الفاكهيّ، 1993، ص 75).

وقد جاءت معالجة النحويّين للإفادة ضمن ثنائيّة الجديد والقديم في سياقين، أحدهما: في اشتراط إضافة الجديد للمخاطب لتحقيق الإفادة. والثاني: في ربط محطّ الفائدة وبؤرتها بإضافة المعلومة الجديدة للمخاطب.

1.3. اشتراط إضافة الجديد للمخاطب لتحقيق الفائدة:

نزَّل النحويّون بعض التراكيب في سياق تداوليّ، وذلك للحكم على تحقيقها للإفادة ضمن التقابل الإبلاغيّ بين ثنائية القديم والجديد، ومن أبرز تلك التراكيب ما يأتي:

مثال 1: النار حارّة، الثلج بارد، السماءُ فوقنا، الأرض تحتنا، الماءُ يُرْوِي.

تشكَّل الكلام في هذه التراكيب من اسمين أو من اسم وفعل، وانعقد فيها الإسناد، فاكتملت فيها شروط الإفادة تركيبيّا ودلاليّا وحسُن السُّكوت عليها. ولكنّها لم تضف إلى معلومات المخاطب جديدًا، لأنّها معلومةٌ بداهةً، وتحصيل لحاصل، ولهذا عدَّها النحويّون من الكلام غير المفيد، قال ابن

السَّرَّاج: "وأصل الكلام موضوع للفائدة، وإن اتّسعت المذاهب فيه، ولكن لو قال قائل: النَّار حارّة، والثلجُ باردٌ. لكان هذا كلامًا لا فائدة فيه" (ابن السَّرَّاج، 1988، 1/ 66). وقال الأشموني في سياق عرضه لما خرج عن الإفادة: "والمركّب الإسناديّ المعلوم مدلوله ضرورة: كالنّار حارّة" (الأُشْمُوني، 1998، 1/ 23).

مثال 2: زيد المنطلق.

ينزّل ابن يعيش وغيره من النحويّين هذا التركيب في سياق تداوليّ ضمن ثنائية القديم والجديد لتحديد موضع الفائدة، فيذكر أنّ المخاطب لديه معلومتان قديمتان، وهما معرفة زيد ومعرفة انطلاق شخص، والمعلومة الجديدة التي لا يعرفها هي أنّ من قام بالانطلاق هو زيد، وبهذه المعلومة حصلت الفائدة. قال: "فالمخاطَبُ يعرف زيدًا، ويعرف أنّ شخصًا انطلق، ولا يعلم أنه زيدٌ المنطلقُ، فزيدٌ معروفٌ بهذا الاسم منفردًا، والمنطلقُ معروفٌ بهذا الاسم منفردًا، غيرَ أنّ الذي عرفهما بهذَيْن الاسمَين منفردَيْن قد يجوز أن يجهل أنّ أحدَهما هو الآخرُ" (ابن يعيش، 1985، 1/ 247).

مثال 3: رجل قائم.

حكم النحويّون على هذا التركيب ونحوه ممّا تركب من نكرتين بعدم الإفادة؛ لأنّه لم يضف أي معلومة جديدة إلى المعلومة الموجودة في ذهن المخاطب. قال ابن مالك: "رجل قائم، لا يكون كلامًا، إذ لا يُجْهَلُ أنّ في الدنيا رجلًا قائمًا" (ابن مالك، 1982، 1/ 351)، وقال ابن الخباز "ألا ترى أنّك إذا قلت: رجل قائم. وجعلت رجلًا مبتدأ وقائمًا خبره لم تفد المخاطبة شيئًا" (ابن الخباز، 2002، ص 107).

مثال 4: ظننت وعلمت.

وقع خلاف بين النحويّين في حصول الإفادة في ظننت وأخواتها من أفعال القلوب إذا اقتُصر على طرفيْ الإسناد، فقيل: ظننت وعلمت. مع تحقّق شروط الإفادة تركيبيّا ودلاليّا كما سبق. ومنشأ هذا الخلاف هو اختلافهم في إضافة المعلومة الجديدة إلى المخاطب، قال ابن يعيش: "امتنع قومٌ من جوازِ ذلك، وقالوا: لأنّه لا فائدة فيه؛ لأنّه قد عُلم أنّ العاقل لا يخلو من ظنّ أو علم. فإذا قلت: ظننت، أو علمت، لم يجز؛ لأنّك أخبرتَه بما هو معلوم عنده. والوجهُ جوازُه؛ لأنّك إذا قلت: ظننت، فقد أفدت

المخاطب أنّه ليس عندك يقين. وإذا قلت: "علمت"، فقد أخبرت أنّه ليس عندك شكّ" (ابن يعيش، 2001، 4/ 326).

مثال 5: كان إنسانٌ حليمًا وكان رجلٌ منطلقًا.

لا يحقّق المتكلّم إفادة في هذين المثالين مع اكتمال شروط الإفادة، لأنّه لم يضف معلومة جديدة إلى المخاطب، قال سيبويه: "لأنَّه لا يُستنكَرُ أن يكونَ في الدنيا إنسانٌ هكذا" (سيبويه، 1983، 1/ 48). وقال السيرافي شارحًا كلام سيبويه: "إذا ابتدأت بالاسم الذي يعرفه المخاطب، كما تعرفه أنت، فإنّما ينتظر الخبر الذي لا يعلمه وتستفيده، فإذا قلت: حليمًا. فقد أعلمته مثل ما علمت ممّا لم يكن يعلم، ولو قلت: كان حليمًا. فقد استفاد وقوعَ حِلْمٍ لا يُدرَى لمن هو، فإنّما ينتظر صاحبه، فإذا قلت: زيدٌ. عَلِمَ أنّ الحلمَ الذي قد استفاد وقوعه لزيد هذا المعروف" (السيرافي، 2008، 1/ 303).

2.3. ربط محطّ الفائدة بموضع إضافة المعلومة الجديدة إلى المخاطب.

احتكم النحويّون في تحديد موطن الإفادة وبؤرتها إلى المعلومة الموجودة في ذهن المخاطب، وجعلوا المعلومة الجديدة التي لا يعرفها المخاطب هي محطّ الفائدة، جاء في التذييل والتكميل: "محلّ الفائدة وهو الذي كان غير معلوم عند المخاطب" (أبوحيان، 2008، 3/ 322). ويصنّف النحويّون حال المخاطب بناء على إضافة المعلومة الجديدة كي يحدّدوا موطن الإفادة إلى ما يأتي:

1.2.3. عدم وجود معلومة

عندما يكون طرفا التركيب والنسبة بينهما غير معلومة لدى المخاطب، فالإفادة تكون تامّة؛ لأنّها أضافت معلومة جديدة تامّة إلى المخاطب، كأن تقول: زيدٌ خالُ عمرٍو. لمن لا يعرف زيدًا ولا عمرًا ولا يعرف أنّه خالٌ لزيدٍ. قال ابن السَّرَّاج: "فمتى كان الخبر عن المعرفة معرفة فإنّما الفائدة في مجموعهما، فإمّا أن يكون يعرفهما مجتمعين وإلّا فهذا كلام لا فائدة فيه" (ابن السَّرَّاج، 1988، 1/ 66).

2.2.3. وجود معلومة كاملة

عندما يكون طرفا التركيب والنسبة بينهما معلومة لدى المخاطب، فالإفادة غير متحقّقة، فعندما تقول: (محمد أبوك) لم تفد المخاطب بمعلومة جديدة. قال أبو حيان: "وإن كانت نسبة أحد المعرفتين المعلومين عند المخاطب معلومة عنده، لم يجز جعل أحدهما الاسم والآخر الخبر؛ لأنّه لا فائدة في ذلك،

فلا يجوز على هذا: كان أبوك محمدًا" (أبو حيان، 2022، 3/ 322). وقال: "ويشترط فيه أن لا يكون معلوم النسبة لأنّه لا فائدة فيه إلّا أن يدخله معنى تعظيم، نحو: أنا أنا ونحوه" (أبو حيان ، 2022، 3/ 322).

3.2.3. وجود معلومة ناقصة .

يقع نقص المعلومة عند المخاطب في عدم معرفته أحد طرفي الإسناد أو النسبة بينهما، فعندما يقول المتكلّم: كان عمرو أخا بكر. فالمخاطب له ثلاث حالات من جهة إضافة المعلومة الجديدة، أولاها: أن يكون المخاطب يعلم عمرًا ويجهل أخا بكر، والثانية: عكس الأولى يجهل عمرًا ويعرف أخا بكر. والثالثة: أن يكون يعرف عمرًا ويعرف أخا بكر. ولكنّه يجهل النسبة بينهما. ومحطّ الإفادة وموضعها في هذه الحالات هو ما يجهله المتكلّم سواء أكان أحد طرفي الإسناد أم النسبة بينهما (أبو حيان، 2022، 3/ 190). فالنحويّون وظّفوا ثناية الجديد والقديم لتحديد مفهوم الإفادة، واشترطوا إلى جانب القصد إضافة الجديد إلى السَّامع. وهما شرطان تداوليّان لا يعدّ الكلام مفيدًا إذا خلا منهما. كما أنّهم ربطوا موضع الإفادة في الكلام بإضافة الجديد إلى المخاطب.

خاتمة:

يتّضح ممّا تقدّم بيانه أنّ مبادئ الكمّ والقصد والجِدَّة مثّلت شروطًا ضروريّة لتحقّق الإفادة في بعض سياقات الكلام سواء في التفكير اللسانيّ التداوليّ المعاصر، أو في التفكير النحويّ العربيّ. وتبَّن أن هذه السياقات وإن اكتملت فيها شروط الإفادة من جهتي التركيب والدلالة بتشكُّلها من اسمين أو اسم وفعل ومن انعقاد الإسناد وحُسن السكوت (اللاحم2021)، ومن جهة الإدراك بتحقيق الملاءمة مع ما في ذهن المخاطب (اللاحم 2024)، ومع ذلك كلّه فإنّ الكلام يبقى في هذه السياقات عديم الفائدة، وذلك لافتقاره إلى بعض الشروط التداوليّة، كالقصد والجِدَّة، فعندما تُفقَد الجِدَّة أو القصد في الكلام يصبح عديم الفائدة حتى وإن حقّق شروط الإفادة كلّها.

ويجب أن يتوفّر في الكلام حدّ أدنى من الكلمات والمعلومات؛ لتحقيق الفائدة لدى السَّامع. وقد تبيَّن أنّ المقياس التداوليّ وحده غير قادر على تحديد الكم من المعلومات المطلوبة لتتحقّق الإفادة، فمبدأ حسن السُّكوت عند النحويّين، ومبدأ الكم عند غرايس، ومبدأ الإفادة عند ميغنو كلّها قاصرة عن تحديد هذا الكمّ. وقد أدى عدم اقتصار النحويّين على المقياس التداوليّ (حسن السكوت) في تحديد كم المعلومات، واحتكامهم إلى مقياس تركيبيّ وآخر دلاليّ أدى إلى ضبط أدقّ لكمّ المعلومات المطلوبة لتحقّق الإفادة.

واستنتج البحث أنّ النحويّين أبعدوا من دائرة الإفادة كلَّ كلام يخلو من القصد، أو من إضافة المعلومة الجديدة إلى المخاطب، وربطوا موضع الإفادة بإضافة المعلومة الجديدة إلى المخاطب. واستنتج كذلك أنّ

سيرل اشترط القصد في ذهن المتكلّم لاكتمال عمليّة التواصل وتحقّق إفادة السامع وليس في المحتوى القضويّ في الكلام. ذلك أنّ المتكلّم قد يقول كلامًا ويقصد غير ما قاله. وربط ملتشوك في البنية الإبلاغية مفهوم العهدية بإضافة المعلومة الجديدة وهي تظهر في الجزء الوارد في البنية الدلاليّة في الجملة الذي يقدّمه المتكلّم بوصفه جديدا بالنسبة إلى المخاطب. وربط المتوكل موضع الفائدة بالبؤرة الجديدة، وهي التي تحمل المعلومة التي يجهلها المخاطب والمحققة للإفادة في الكلام.

ووصل البحث إلى أنّ الشروط الدلاليّة والتركيبيّة والإدراكيّة غير كافية في ضبط مفهوم الإفادة في بعض سياقات الكلام. ولذلك فإنّ تلك الشروط تظلّ في حاجّة إلى شروط تداوليّة أخرى تكون ضمانا لتحقّق الإفادة على النحو المطلوب.

ويوصي الباحث بالتوسع في دراسة مسألة الإفادة سواء في التفكير النحويّ القديم أو في التفكير اللسانيّ الحديث، وتنزيلها على لغة التواصل اليومي. لا سيّما أنّ الإفادة هي مدار كلّ تواصل، بصرف النظر عن العناصر السياقيّة الحافة به.

المراجع

أولاً: المراجع العربيّة.

- الأُبَّذيّ، أحمد بن محمد، (2001)، الحدود في علم النحو، تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- الأُشْمُوني، علي، (1998)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلميّة، بيروت.
- الأندلسيّ، أبو حيان، (2022)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط 1.
- الجرجاويّ، خالد، (2000)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن الخباز، شمس الدين، (2002)، شرح كتاب اللمع، دراسة وتحقيق، فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط 1، القاهرة.
- خطابي، محمد، (1991)، لسانيّات النصّ مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافيّ العربيّ، ط 1، بيروت.
- ابن السَّرَّاج، محمد بن سهل، (1988)، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرسالة، ط 3، بيروت.
- سيبويه، عمرو بن عثمان، (1983)، الكتاب، ط 1، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجبل، بيروت.
- السيرافي، الحسن بن عبد الله، (2008)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: مهدلي، أحمد حسن، وعلي سيّد علي، دار الكتب العلميّة، ج 5، بيروت.
- سيرل، جون، (2009)، القصدية بحث في فلسفة العقل، ترجمة أحمد الأنصاري، دار الكتاب العربي، بيروت.
- السيوطي، جلال الدين، (1992)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد السلام هارون وعبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الشاطبي، أبو إسحاق، (2008)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ط 1، مجموعة من المحقّقين، معهد البحوث العلميّة وإحياء التراث الإسلاميّ، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة.

- الفاكهي، عبد الله، (1993)، شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، ط 2، القاهرة.
- فرج الله، سعد عبد الحسين، (2021)، نظرية الفائدة في الفكر النحوي العربي، مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية. ع 72، 39-72.
- اللاحم، إبراهيم، (2021)، مفهوم الإفادة في النحو العربيّ في ضوء نموذج سيرل في نظريّة الأعمال اللغويّة، ضمن كتاب تجديد المنوال اللسانيّ، بحوث محكّمة، ط 1، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمّان، 113-144.
- اللاحم، إبراهيم، (2024)، الإفادة في النحو العربيّ في ضوء نظريَّة الملاءمة: مقاربة إدراكية، مجلة العلوم العربية والإنسانية، جامعة القصيم، مج 17، ع 3، 97-112.
- ابن مالك، جمال الدين، (1982)، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة.
- ابن مالك، جمال الدين، (1990)، شرح التسهيل، ط 1، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
- المتوكّل، أحمد، (1985)، الوظائف التداوليّة في اللغة العربيّة، دار الثقافة، ط 1، الدار البيضاء، 1985.
- موشلير، جاك، وريبول، آن، (2010)، القاموس الموسوعيّ للتداوليّة، ترجمة مجموعة من الأساتذة والباحثين بإشراف عزّ الدين المجدوب، دار سيناترا، تونس.
- الميغري، منصور (2021)، التعلّق الإبلاغي في نظريّة معنى-نصّ وما يشير إليه من قضايا في علاقة البنية بالوظيفة، ضمن كتاب تجديد المنوال اللسانيّ، دار كنزو المعرفة للنشر والتوزيع، ط 1، عمّان، ص-ص 260-263.
- ابن هشام، جمال الدين، (1985)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ط 6، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق.
- ابن هشام، جمال الدين، (1987)، المباحث المرضية المتعلقة بـ (من) الشرطية، دار ابن كثير، ط 1، دمشق – بيروت.
- ابن يعيش، موفّق الدين، (2001)، شرح المفصّل، ط 1، دار الكتب العلميّة، بيروت.

ثانياً: المراجع الأجنبيّة:

Dominique Maingaineau, (1990), Pragmatique pour le discours littéraire, Nathan, Paris.
Mel'cuk & Jasmina Milicevic, (2014), Introduction a la linguistique, Vol 1&2, Herman Editeurs, Paris.

المراجع مرومنة:

Abn Alsrraj, muhamad bin sahla, (1988), Al'usul fi alnuhu, tahqiq eabd alhusayn alfatli, mwssst alrisalati, t 3, bayrut.
Abn alkhabazi, shams aldiyn, (2002), Sharh kitab allamei, dirasat watahqiqu, fayiz zaki muhamad diab, dar alsalam liltibaeat walnashr waltawzie waltarjamati, t 1, alqahira.
Abn malki, jamal aldiyn, (1982), Sharh alkafiat alshaafiati, tahqiqu: eabd almuneim 'ahmad hiraydi, jamieat 'umi alquraa markaz albahth aleilmii wa'iihya' alturath al'iislamii kuliyat alsharieat waldirasat al'iislamiat makat almukaramati.
Abn maliki, jamal aldiyn, (1990), Sharh altashili, t 1, tahqiq eabd alrahman alsayid wamuhamad badawi almakhtuni, hajr liltibaeat walnashr waltawzie wal'iielani.
Abn hishami, jamal aldiyn, (1985), Mughaniy allabib ean kutub al'aearibi, t 6, tahqiq mazin almubarak wamuhamad eali hamd allah, dar alfikri, dimashqu.
Abn hishami, jamal aldiyn, (1987), Almabahith almaradiat almutaealiqat bi (min) alshurtiatu, dar abn kathirin, t 1, dimashq - bayrut.
Abn yaeish, mwffq aldiyn, (2001), Sharh almfssl, t 1, dar alkutub alelmyt, bayrut.
Alaunbbadhyun, 'ahmad bin muhamad, (2001), Alhudud fi eilm alnahu, tahqiqa: najat hasan eabd allah nuli, aljamieat al'iislamiat bialmadinat almunawarati.
Alandlsy, 'abu hayan, (2022), Altadhyil waltakmil fi sharh kitab altashili, tahqiqu: hasan hindawi, dar alqalami, dimashqa, dar kunuz 'iishbilya, alrayad, t 1.
Aljrjawy, khalid, (2000), Sharh altasrih ealaa altawdih 'aw altasrih bimadmun altawdih fi alnahu, t 1, dar alkutub aleilmiati, bayrut.
Alsiyrafi, alhasan bin eabd allah, (2008), Sharh kitab sibwyhi, tahqiqu: mahdili, 'ahmad hasan, waeali syd eulay, dar alkutub alelmyt, j 5, bayrut.
Alsuyuti, jalal aldiyn, (1992), Hamae alhawamie fi sharh jame aljawamiei, tahqiqu: eabd alsalam harun waeabd aleal salim makram, muasasat alrisalati, bayrut.
Alshaatibi, 'abu 'iishaqa, (2008), Almaqasid alshaafiat fi sharh alkhulasat alkafiati, t 1, majmueat min almhqqqyn, maehad albuhuth alelmyt wa'iihya' alturath al'islamy, jamieat am alquraa, mkkt almkrrm.
Alfakihi, eabd allah, (1993), Sharh kitab alhudud fi alnuhu, tahqiqu: almutawaliy ramadan 'ahmad aldimiri, maktabat wahbata, t 2, alqahiratu. Allaahima, 'iibrahim, (2021), Mafhum al'iifadat fi alnahw alerby fi daw' namudhaj siaril fi nzryt al'aemal allghwyt, dimn kitab tajdid alminwal allsany, buhuth mhkkmt, t 1, dar kunuz almaerifat lilnashr waltawziei, emman, 113-144.
Allaahima, 'iibrahim, (2024), Al'iifadat fi alnahw alerby fi daw' nzryat almula'amati: muqarabatan 'iidrakiatan, mahalat aleulum alearabiat wal'iinsaniati, jamieat alqasima, maj 17, e 3, 97-112.
Almtwkkl, 'ahmadu, (1985), Alwazayif altdawlyt fi allughat alerbyt, dar althaqafati, t 1, aldaar albayda'.
Almighri, mansur (2021), Altellq al'iiblaghiu fi nzryt mena-ns wama yushir 'iilayh min qadaya fi ealaqat albinyat bialwazifati, dimn kitab tajdid alminwal allsany, dar kinzu almaerifat lilnashr waltawziei, t 1, emman, si-s 260-263.
Sibwyhi, eamru bin euthman, (1983), Alkitabi, t 1, tahqiq eabd alsalam harun, dar aljabla, bayrut.

Sirl, Jun, (2009), Alqasdiat bahath fi falsafat aleaqli, tarjamat 'ahmad al'ansari, dar alkitaab alearabii , bayrut.

khatabi, muhamadu, (1991), Lsanyat alns madkhal 'iilaa ainsijam alkhatabi, almarkaz althqafy alerby, t 1, bayrut.

Al'ushmuny, ealay, (1998), Sharah al'ashmunii ealaa 'alfiat abn malk, dar alkutub alelmyt, bayrut.

Faraj allahi, saed eabd alhusayni, (2021), Nazariat alfayidat fi alfikr alnahwii alearabii, majalat jil aldirasat al'adabiat walfikriati e 72, 39-72.

Mushlir, jak, waribul, an, (2010), Alqamus almwswey lltdawlyt, tarjamat majmueat min al'asatidhat walbahithin bi'iishraf ez aldiyn almajduba, dar sinatra, tunus.